

## 2- التهرب الضريبي

يعرف التهرب الضريبي على أنه: مجموع السلكات الرامية إلى تقليص مبالغ الإقتطاعات الضريبية الواجبة الدفع. فإذا كان ذلك بإستخدام أدوات مشروعة فيدخل ضمن دائرة الغش الضريبي. وعليه يمكن إعتبار الغش الضريبي تهرباً غير مشروع.<sup>1</sup>

**الأمثلية:** وهي الوضعية التي ينجح فيها الممول في تقليص مبلغ الضريبة الواجب عليه دفعها دون أن ينتهك القانون أو يقلص من إلتزاماته الضريبية.

## 3- التسيير الجبائي

يعمل المسير الجبائي على تحليل التشريعات ودراستها من أجل إيجاد مختلف الخيارات الممنوحة من طرف المشروع وبالتالي إيجاد هامش حركة ضمن الإطار قانوني، وعليه فإن من بين المميزات الأساسية للتسيير الجبائي أنه ممارسة قانونية بعيدة كل البعد عن الغش الضريبي، كما أنها تختلف عن التهرب الضريبي مع الإقرار بوجود غموض في بعض التشريعات الجبائية تجعل الحاجز الفاصل بين التسيير والتهرب الجبائي بسيطاً للغاية.<sup>1</sup>

### ب- القرار الطوعي للتسيير الجبائي

إن التسيير الجبائي يرتكز على مبدأ حرية التسيير الجبائي الذي ينص على حرية إختيار المكلف الوضعية المناسبة له، وهو مرتبط بالإختيار الجبائي، فعملية إتخاذ القرار تتضمن إختيار بين بديلين أو أكثر. هذه القرارات تعكس إرادة المؤسسة في إختيار البديل الجبائي المناسب الذي يقره المشرع الجبائي وذلك بهدف تقليص الضرائب المستحقة على المؤسسة، فبإندام هذه الخيارات والبدايل في التشريعات الجبائية يصبح التسيير الجبائي مجرد تطبيق بسيط للقواعد والإجراءات الضريبية المحددة مسبقاً، وبالتالي يقف المسير الجبائي أمام مختلف الضرائب موقفاً سلبياً.

أذن فالتسيير الجبائي يجد معناه الحقيقي في الأنظمة الضريبية التي تحمل تشريعاتها عناصر التسيير الجبائي المقدمة للمؤسسات من خيارات وبدائل و إمتيازات، فالخيارات الجبائية التي يمنحها المشرع هي إحدى الوسائل التي تستعملها الدولة من أجل تحقيق أهداف إقتصادية إجتماعية وغيرها عن طريق توجيه نشاط المؤسسة التي تحاول الإستفادة من مختلف الإمتيازات والخيارات الجبائية المتاحة لها عندما تكون في

وضعية قانونية معينة، وبالتالي يكون للمؤسسة الحرية التامة في إختيار البديل المناسب وا مع مصلحة المؤسسة.

## ثانيا: أهداف التسيير الجبائي

يهدف التسيير الجبائي لجملة من الأهداف والتي نذكر منها :

- تحقيق الأمن الجبائي.
- التحكم في العبئ الجبائي.
- ضمان الفعالية الجبائية.
- خدمة إستراتيجية المؤسسة.

(أ) **تحقيق الأمن الجبائي:** يتمثل النظام الجبائي في مجموعة الضرائب المطبقة والصادرة على شكل قوانين وتشريعات، حيث تضطلع الإدارة الجبائية بتحصيل هذه الضرائب في إطار القوانين الخاصة والعامّة المتعارف عليها بعيدا عن المعارضة والتضارب.<sup>1</sup>

تعمل المؤسسة على تحقيق الأمن الجبائي وذلك من خلال تفعيل الرقابة الداخلية و إنشاء وتطوير أدوات للتسيير الجبائي والتي تسمح بتشخيص الإلتزامات الجبائية للمؤسسة بهدف تفادي الخطر الضريبي.<sup>2</sup>

(ب) **التحكم في العبء الجبائي المطلق:** يتمثل العبء الجبائي في آثار الضريبة على أسعار السلع و أسعار عوامل الإنتاج<sup>3</sup> ، ولقياس العبء الضريبي نكون أمام معيارين.<sup>4</sup>

- **العبئ الجبائي المطلق :** وهو عبارة عن ذلك الجزء من الحصيلة الضريبة عن مدة معينة، والذي إستقر نهائيا في ذمة المكلف، أي كمية الأموال التي تحملها المكلف الفعلي للضريبة خلال فترة زمنية معينة.

العبئ الجبائي المطلق=الحصيلة الضريبية التي تحملها القطاع فعلا / عدد أفراد القطاع.

- **العبئ الجبائي النسبي:** هو عبارة عن العبئ الجبائي المطلق منسوبا إلى المقدرة التكلفة للمكلف.

-العبء الجبائي النسبي=العبئ الجبائي المطلق / المقدرة التكلفة للمكلف .

تساهم الأعباء الضريبية في الرفع من تكاليف الإنتاج باعتبارها جزءا من سعر التكلفة لأي منتج هذا ما يزيد من أهمية التحكم فيها ويتجلى ذلك من خلال :

- العمل على تخفيض الضريبة .
- تأجيل دفع الضريبة من أجل الاستفادة من فترات مالية تعزز وضعية الخزينة.

### ج) الفعالية الجبائية :

يقصد بها إستغلال المؤسسة للفرص والمزايا الضريبية التي يمنحها القانون والتحكم فيها مما يسمح لها بتحقيق وفورات مالية، فالتشريعات الجبائية والتجارية الحديثة تسمح في العديد من الأحيان بهامش من الحركة نتيجة تعدد الخيارات الضريبية فالخيار الضريبي حسب المعنى الضيق هو البدائل والخيارات الممنوحة في التشريع الجبائي .

إذن فتحقيق الفعالية الجبائية مرتبط بمدى إدراك المؤسسة، وتمتع مسيرتها الجبائين بأفق واسع، ودراية كبيرة تسمح لهم بإدراك أنه يمكن تحقيق هدف جبائي بواسطة خيارات قانونية لها اثار جبائية و إمكانية الأكثر نفعاً من أجل تعديل العبئ الجبائي الذي تتحمله دون الإخلال بقواعد التشريع الجبائي المعمول به.<sup>4</sup>

### الهوامش:

1- محمد حموو منور أوسريير، جباية المؤسسات، مكتبة بن حوسي السعيد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر، 2009، ص51.

2- Youssef El Fellah ,la gestion fiscal des entreprise (cas de la Tunisie),Mémoire de fin d'étude de troisième cycle,spécialisé en finances publiques,2003,p:23.

3- حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، الدار الجامعة، القاهرة، مصر، 2002، ص: 390 .

4 -صالح حميداتو، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية، دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية الوادي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص:94-95.